

إعلان الحريات والكرامة الإنسانية

الصادر عن مؤتمر "حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي"

القاهرة من 11-13 كانون الأول/ديسمبر 2011

إن المشاركين في مؤتمر حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي، إذ يؤكدون على ثوابت العمل في مجال حقوق الإنسان في إطار الإتفاقيات والمعاهدات الدولية باعتبارها مرجعاً مشتركاً وحقوقاً غير قابلة للتجزئة، مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وتضامنية، وإذ يستحضرون واقع الحراك العربي في ظل الربيع العربي ومتغيراته، وإذ يؤكدون على أهمية العمل المشترك لتعزيز الحريات وحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، أملاً في غدٍ أفضل تتبوأ فيه القيم السامية لمنظومة حقوق الإنسان مكان الصدارة، وإذ يؤكدون على أهمية عمل ودور المجتمع المدني، فراداً وائتلافات، كقوة اقتراحية فاعلة في تعزيز الممارسة اليومية لمبادئ حقوق الإنسان وتبادل الخبرات والتجارب، لما فيه صالح قضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي، يعلنون ما يلي:

- **الشعب حر** وسيد على أراضيه ودولته في إطار وحدة سياسية لا تتجزأ، وحدود ثابتة ومعترف بها، ولكل شعب الحق في النضال من أجل استعادة أراضيه المحتلة بكل الوسائل المشروعة؛
- **الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة** التي تتحقق من خلال نظام ديمقراطي مدني تعددي، يسود فيه القانون والمؤسسات على أساس التداول الديمقراطي على السلطة؛
- **اعتماد** دساتير وطنية ديمقراطية تؤسس لدول مدنية متعددة تقوم على مبدأ المساواة والمواطنة في الحقوق والواجبات لجميع أبنائها، وبخاصة المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، ودون أي تمييز من أي نوع، سواء أكان ذلك بسبب الأصل أو اللون أو الجنس أو العرق أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب أو الثروة؛
- **تكفل** الدولة احترام التنوع المجتمعي ومعتقدات ومصالح وخصوصيات كل مكونات المجتمع، وتقر لها بكافة الحقوق؛
- **تكفل** الدولة الحريات العامة بما فيها حرية المعتقد والتنقل والرأي والتعبير وحرية الوصول إلى المعلومات، وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية، وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التظاهر والإضراب السلميين، وتضع قواعده لصيانة هذه الحريات وحمايتها؛

- تعزيز الممارسة السياسية الديمقراطية في الوطن العربي، والدعوة إلى عدم انخراط رجال الدين والجيش في الحياة السياسية بصفاتهم الدينية والعسكرية؛
- تلتزم الحكومات العربية بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبضمان هذه الحقوق للمواطنين والمقيمين، للأشخاص والجماعات على حد سواء؛
- تنبني الدولة على الفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتضمن فرص استقلال القضاء والمحاكمة العادلة؛
- دسترة أسس النظام الديمقراطي التعددي والنظام الانتخابي، بحيث يضمن حق تمثيل كافة مكونات الشعب في السلطة التشريعية وكافة المناطق؛
- توجيه عناية خاصة لتعزيز حقوق الفئات التي تحتاج إلى الرعاية؛
- استكمال انخراط الدول العربية في منظومة حقوق الإنسان الدولية بما يشمل المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات ورفع التحفظات؛
- المصادقة على اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ونظام روما المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، وتفعيل العمل بها في الدستور والقانون؛
- تعمل الدول العربية على ضمان وتعزيز كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتضامنية؛
- تصون الدولة الملكية الخاصة، التي لايجوز الاستيلاء عليها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل، دون أن يعاد تجييرها لمصالح خاصة؛
- تصون الدولة المال العام لمنفعة الشعب، وتقوم سياستها على العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية المستدامة المتوازنة، وإعادة توزيع الدخل والثروة عبر النظام الضريبي بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق والأقاليم، وكذلك على ضمان حرية الاستثمار والأسواق ضمن أصول ضابطة تكافح الاحتكار والمضاربة وتحمي حقوق العاملين والمستهلكين، وتكافح الفساد، واسترداد الموجودات والأموال التي تم حيازتها بطرق غير شرعية وتوظيفها لتوطين التنمية؛
- تلتزم الدولة بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وإزالة كافة أشكال الفقر والهشاشة ومكافحة البطالة وضمان الحق في التعليم الجيد وفي السكن اللائق والصحة ومستوى العيش اللائق والكرام؛
- اعتماد مقاربة بيئية في الاستراتيجيات الوطنية؛
- تعزيز التضامن العربي بما يخدم ويساهم في تنمية حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة والحكامة؛

- تعزيز العمل المشترك لمنظمات المجتمع المدني العربي وتوحيد جهودها، وتبادل خبراتها، وتنسيق برامج عملها؛
- تأسيس إطار عربي مشترك لعمل المجتمع المدني العربي، وتشبيك العمل بين مكوناته.